S/2015/163
الأمم المتحدة



Distr.: General
13 March 2015
Arabic
Original: English

تقرير خاص للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – أيد مجلس الأمن في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤) نتائج الاستعراض الاستراتيجي المقدمة في تقريري الخاص المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138). وقد حدد الاستعراض الأولويات الاستراتيجية الثلاث التالية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور:

(أ) الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة استناداً إلى وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، مع مراعاة التحول الجاري على الصعيد الوطني؛

(ب) حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية؛

(ج) تقديم الدعم، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، للوساطة في النزاعات الطائفية، بوسائل منها اتخاذ تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية.

٢ – وحدد الاستعراض أيضا ثلاثة تحديات رئيسية تعوق اضطلاع البعثة بولايتها على نحو فعال، ألا وهي:

(أ) التعاون والشراكة مع الحكومة في تنفيذ ولاية البعثة؛

(ب) أوجه النقص الكبيرة في عدة قدرات متصلة بالوحدات العسكرية ووحدات الشرطة؛



090315 060315 15-03224 (A)



(ج) ضرورة تحسين هياكل التنسيق والتكامل داخل البعثة وبين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

٣ - ويقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤)، الذي طلب المجلس بموجبه إلي أن أجري، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، تحليلا لتنفيذ استعراض العملية المختلطة، بما في ذلك الإنجازات المحددة التي تحققت في إطار الأولويات الاستراتيجية المنقحة، والتقدم المحرز في التغلب على التحديات التي تواجه البعثة، حسبما يحدده الاستعراض، وأي تطورات مهمة تشهدها الحالة في دارفور وأثرها في ولاية البعثة ومهامها، مع وضع خريطة طريق لنقل المهام التي يمكن لفريق الأمم المتحدة القطري أن ينفذها بميزة نسبية، مع مراعاة تبرعات المانحين والجهات المعنية الأخرى؛ وبالإضافة إلى ذلك، يقدم هذا التقرير توصيات في ما يتعلق بولاية العملية المختلطة في المستقبل وتكوينها وتشكيلها واستراتيجية خروجها، وكذلك في ما يتصل بعلاقتها مع غيرها من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في دارفور والسودان.

ثانيا - الإنجازات الرئيسية في ما يتعلق بالأولويات الاستراتيجية الثلاث

ألف - عملية السلام الشاملة

٤ - شملت الجهود المبذولة نحو عملية سلام شاملة للجميع ما يقوم به الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكبير الوسطاء المشترك لدارفور من عمل متواصل على مستوى رفيع مع الأطراف لإجراء مفاوضات مباشرة، وكذلك دور التيسير الذي تؤديه العملية المختلطة في تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور.

الوساطة الرفيعة المستوى

٥ - ركز الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك على جمع الحكومة والجماعات المسلحة غير الموقعة حول طاولة المفاوضات المباشرة رغم استمرار تباين آرائهم. وواصلت الجماعات المسلحة ممارسة الضغط من أجل تنفيذ عملية وطنية شاملة لمواجهة التحديات السياسية التي يعاني منها السودان، وواصلت الإصرار على الدخول في محادثات مباشرة بصفتها الجبهة الثورية السودانية. وأصرت الحكومة من جانبها على أن وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور تشكل الإطار الحصري للمحادثات مع الحركات المسلحة في دارفور ورفضت التفاوض مع الجبهة الثورية السودانية على نحو مشترك. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، تَحادَث الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك مع الأطراف كل على

حدة، فحث الحركات غير الموقعة على الانضمام إلى عملية السلام على أساس وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور ودون شروط مسبقة وحث الحكومة على تهيئة بيئة مواتية لحل النزاعات الدائرة في السودان.

٦ - وقد أجريت هذه المناقشات في سياق إعلان الرئيس عمر حسن البشير، رئيس السودان، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عن إجراء حوار وطني شامل للجميع يركز على الإصلاح السياسي والاقتصادي وإرساء الديمقراطية. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، وقعت الجبهة الثورية السودانية وحزب الأمة القومي إعلان باريس الذي أعلنت فيه الجبهة الثورية السودانية عن استعدادها لوقف الأعمال القتالية كأساس لإجراء حوار وطني ذي مصداقية.

٧ - وفي أعقاب اجتماع عقد في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ في الخرطوم بين فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص للسودان للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان والممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك، جرى الاتفاق على أن الفريق هو الأقدر على الاستفادة من ولايته الأوسع نطاقا من أجل حث الحركات المسلحة السودانية على الانضمام إلى الحوار الوطني وتيسير قيامها بذلك، وعلى أن أنشطة ما قبل المحادثات وأنشطة بناء الثقة أساسية في سد الفجوة بين الأطراف، وعلى أن وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور ينبغي أن تظل هي الاتفاق الإطاري الذي يعالج الأسباب الجذرية للنزاع الخاصة بدارفور، وعلى أن تبدأ محادثات مباشرة بين الأطراف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لحفز التقدم في الحوار.

٨ - ومن هذا المنطلق، عقد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك، والمبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر، سلسلة من الاجتماعات مع قيادة فصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، والجبهة الشرقية، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وممثلي حزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي، لمناقشة طرائق مشاركتهم في الحوار الوطني. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أفضت المحادثات التي تمّت بتيسير من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بين ممثلي اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، وشملت ممثلي حزب المؤتمر الوطني والمعارضة السياسية ومجموعة إعلان باريس، إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء محادثات أولية يقوم الفريق بتيسيرها بشأن وقف أعمال القتال بين الحكومة والجماعات المسلحة في دارفور

والمنطقتين على أساس مسارين مستقلين (ما يطلق عليه ''عملية واحدة ذات مسارين''). واتُّفق أيضا على أن ييسر الفريق محادثات تحضيرية بشأن مسائل إجرائية متصلة بالحوار.

٩ - ومنذ ذلك الحين، تباطأ التقدم المحرز. وعقب بعض التأخير، عقد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ محادثات مباشرة بين الحكومة وجيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي وفصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة في أديس أبابا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وعلى الرغم من تضافر الجهود من أجل إشراك كل الجماعات المتمردة غير الموقعة، قرر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد عدم المشاركة في هذه الجولة من المفاوضات. وخلال المحادثات، أكدت الحكومة من جديد أنها لن تفتح باب التفاوض مجددا على وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، بينما أصرت الحركات المسلحة على أنها غير ملزمة بأحكام تلك الوثيقة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اقترح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ إدراج الترتيبات الأمنية، والقضايا السياسية، والمسائل الإنسانية والعلاقات بين هذه المحادثات والحوار، وطريقة العمل العامة بمثابة بنود في جدول الأعمال. غير أن الحكومة رفضت إدراج المسائل الإنسانية كبند مستقل من بنود جدول الأعمال، في حين أن الحركات المسلحة شددت على هذه النقطة واقترحت أيضا إضافة مسائل أخرى من قبيل التنمية والأراضي والمصالحة. وبسبب تعذر التوصل إلى اتفاق، علق الفريق المحادثات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر كي تتشاور الأطراف مع جهاتها المعنية بشأن مشروع الاتفاق الإطاري.

١٠ - واعتمدت المعارضة السياسية والمسلحة في السودان، بما في ذلك الحركات المسلحة في دارفور، إعلانا مشتركا عنوانه ''نداء السودان'' في ٣ كانون الأول/ديسمبر في أديس أبابا. وتضمّن الإعلان تعهّدا بإيجاد حل شامل، بدءا بوقف أعمال القتال، من أجل تسوية النزاعات في دارفور والمنطقتين وإنشاء آليات تهدف إلى الدخول في انتفاضة شعبية أو التوصل إلى حل سياسي شامل من شأنه أن يؤدي إلى الإطاحة بنظام الحزب الوحيد في الخرطوم.

١١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وفي ظل استمرار الجمود، زار الخرطوم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك بالنيابة ومبعوثي الخاص من أجل التباحث مع الأطراف ذات المصلحة في الحكومة والمعارضة بشأن سبل إحياء المفاوضات. وقاموا أيضا بزيارة للدوحة ونجامينا وأديس أبابا لإطلاع قادة المنطقة على العملية والتماس دعمهم في الخطوات المقبلة.

تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور

١٢ - لم يحرز سوى تقدم تدريجي ومحدود للغاية في مواصلة تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور في عام ٢٠١٤. وفي إطار الاتفاق المتعلق بالترتيبات الأمنية النهائية، اتفقت الحكومة وحركة التحرير والعدالة في شباط/فبراير ٢٠١٤ على دمج ثلاث كتائب من المقاتلين السابقين التابعين لحركة التحرير والعدالة في القوات المسلحة والشرطة السودانية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بدأت مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور في إدماج ٦٦٤ ٤ من المقاتلين السابقين التابعين لحركة التحرير والعدالة في جنوب دارفور وشرق دارفور. أما إدماج مقاتلي حركة التحرير والعدالة في غرب دارفور فقد بدأ في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، شرعت مفوضية التنفيذ في إدماج ٣٥٠ ١ من مقاتلي حركة العدل والمساواة السودانية السابقين في القوات المسلحة السودانية في آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت العملية المختلطة الدعم التقني واللوجستي إلى مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تسريح ٥٣٤ مقاتلا سابقا من حركة العدل والمساواة السودانية في توربو، شمال دارفور.

١٣ - وقد جرى استيعاب حركة العدل والمساواة السودانية، التي انضمت إلى وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور في نيسان/أبريل ٢٠١٣، في ترتيبات تقاسم السلطة خلال عام ٢٠١٤. غير أن مؤسسات مهمة أخرى، مثل فريق الخبراء الذي أنشئ تحت مظلة المفوضية المعنية بالجهاز القضائي واللجنة الوطنية للخدمة العامة، ظلت لا تعمل رغم تعيين من يشغل وظائفها. وظلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والمحكمة الخاصة لدارفور هما أيضا في حالة توقف عن العمل بسبب الافتقار إلى الأموال اللازمة. واستقالت رئيسة المفوضية القومية لحقوق الإنسان، آمال حسن التني، في آب/أغسطس ٢٠١٤، غير أن رئيس السودان لم يقبل استقالتها. و لم تُنشأ اللجان الفرعية للمفوضية الخاصة برصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في دارفور، وذلك بسبب القيود المالية.

١٤ - وفي نهاية عام ٢٠١٤، ذكرت السلطة الإقليمية لدارفور أنه قد أنجز ٧٠ في المائة من أصل ٣١٥ من المشاريع التي استُهلت في إطار المرحلة الأولى من برنامج ذي ثلاث مراحل يجري في إطار صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية بتمويل من حكومة السودان. وقدمت حكومة قطر مبلغ ٨٨,٥ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ دعما للمشاريع الإنمائية، لكن لم يصرف منه حتى الآن سوى ١٠ ملايين دولار.

١٥ - وبدأت عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بعد تقديم أموال أولية من جانب حكومة قطر. ومع ذلك، لم يتم بعد توفير ٧٥ في المائة من التمويل اللازم لهذه العملية.

باء - حماية المدنيين

١٦ - خلال عام ٢٠١٤، وفرت العملية المختلطة الحماية للمشردين في المخيمات وحول مواقع الأفرقة، ولمجتمعات محلية ضعيفة أكبر حجما من خلال الدوريات، بما في ذلك الدوريات المحددة الأهداف المتعلقة بجمع الحطب والعشب والأنشطة الزراعية، ومن خلال إعادة النشر الاستراتيجي لقوات حفظ السلام. وتكمن أهم الإنجازات التي تحققت في عام ٢٠١٤ في مجال حماية المدنيين في إنشاء مناطق للحماية داخل مواقع أفرقة العملية المختلطة أو بالقرب منها في سرف عمرة وكورما وشمال دارفور وخور أبشي وجنوب دارفور، وفي حالات صدت فيها قوات حفظ السلام أو منعت هجمات على السكان المدنيين في كلمة ولابادو وكبكابية الواقعة في جنوب دارفور وشرق دارفور وشمال دارفور على التوالي.

منطقة سرف عمرة، في شمال دارفور

١٧ - أثناء اندلاع أعمال العنف بين قبيلتي الرزيقات الشمالية والقمر في أوائل شهر آذار/مارس ٢٠١٤، هرب ما يقدر بحوالي ٠٠٠ ٥٠ شخص إلى موقع فريق العملية المختلطة في منطقة سرف عمرة. واستجابت العملية المختلطة بسرعة واستباقية من خلال تشييد منطقة حماية مجاورة للموقع، ونشر سريتين إضافيتين لتوفير الحماية المادية، وإعادة نشر ٦٠ وحدة من وحدات الشرطة المشكلة للمساعدة في السيطرة على الحشود وبسط الأمن. وقد ساعد تعزيز قوة موقع الفريق في زيادة قدرة البعثة على إجراء دوريات لبناء الثقة. وأوفدت العملية المختلطة أيضاً وفدا طبيا إلى الموقع وأنشأت عيادة للطوارئ وقدمت المياه والإسعافات الأولية للنازحين وأجلت ٢٤ فرداً أصيبوا بجروح خطيرة إلى الفاشر لتلقي العلاج الطبي. وجرت تعبئة فريق مشترك لإدارة الأزمات يتألف من أعضاء من العناصر العسكري والشرطي والمدني للعملية ومن أعضاء مختارين من فريق الأمم المتحدة القطري على مستوى القطاعات من أجل مواجهة الأزمة. ووفرت العملية المختلطة الحراسة لـ ٢٧ مركبة للمساعدة الإنسانية محمَّلة بمواد غذائية وغير غذائية موجهة للسكان المتضررين.

١٨ - وقدمت البعثة أيضا الدعم التقني إلى عملية الوساطة التي أسفرت عن التوقيع في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤ على اتفاق لوقف أعمال القتال بين القبيلتين. وما فتئت البعثة منذ ذلك الحين تشارك بفعالية في رصد الاتفاق وتنفيذه. وقد أدت كل هذه الجهود المبذولة من

البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لتحقيق استقرار الوضع إلى عودة ٤٧٣ ٦٦ شخصاً بنجاح إلى مواقعهم الأصلية.

كورما، في شمال دارفور

١٩ - في شمال دارفور أيضاً، وعقب هجوم شنه مسلحون على بلدة كوبي في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، فر ٠٠٠ ٤ من المشردين إلى موقع فريق العملية المختلطة في كورما في اليوم التالي. ومثلما هو الحال في سرف عمرة، جرى الاضطلاع بعملية إعادة نشر وقائية لوحدة للشرطة المشكلة في الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤ للاضطلاع بعمليات إدارة النظام العام داخل المخيم وسد الثغرات المحتملة في الحماية المادية للمشردين داخليا أثناء عمليات تناوب الكتائب العسكرية. وعُززت كذلك دوريات الأمن وبناء الثقة حول موقع الفريق، ووفرت البعثة الدعم الأمني واللوجستي اللازم لإيصال المساعدة الإنسانية إلى أماكن إيواء المشردين في الموقع وتوزيعها عليهم.

خور أبشي، في جنوب دارفور

٢٠ - في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤، في جنوب دارفور، لجأ حوالي ٠٠٠ ٤ شخص إلى داخل موقع فريق العملية المختلطة في خور أبشي بجنوب دارفور فرارا على حد زعمهم من هجمات قوات الدعم السريع (قوات لمكافحة التمرّد دفعت بها الحكومة بقوام يتراوح بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ٦ مقاتل) ومليشيات غير محددة الهوية. ووفر الأفراد التابعون للعملية المختلطة المياه والمأوى وعززوا الدوريات حول منطقة الحماية المنشأة حديثا وعمل في نفس الوقت عن كثب مع المجتمع الإنساني لتسهيل تقديم الدعم في حالات الطوارئ. وسار إنشاء منطقة الحماية على منوال مثال سابق لتوفير الحماية في الموقع، عندما أدت اشتباكات بين جيش تحرير السودان - فصيل مني ميناوي ومليشيات أبو بشار إلى هروب ١٠٠ مشرد إلى الموقع في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي هذه الحالة، ساعدت زيادة الدوريات التي أُجريت في المنطقة وحولها في التخفيف من حدة التوترات ومنع الهجمات الانتقامية.

كبكابية، في شمال دارفور

٢١ - في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، تجلى مثال من أمثلة الاستجابة القوية في مجال الحماية التي اقترنت بعواقب مأساوية بالنسبة للبعثة عندما تدخلت قوات العملية المختلطة لحماية المدنيين في سوق البرقي في كبكابية من مجموعة مؤلفة من ٦٠ فرداً من أفراد الميليشيات العربية. فعلى إثر مشاحنات وقعت في وقت سابق بين أفراد الميليشيات العربية وأفراد قبيلة الفور من

قرية السلام، تدخل حفظة السلام التابعون للعملية المختلطة لتيسير اجتماع وساطة على أمل تفادي وقوع هجوم وشيك على المدنيين. وخلال الاجتماع، أصبحت المليشيات العربية عدوانية وبدأت بإطلاق النار على حفظة السلام الذين ردوا على النار بالمثل. وأدى الاشتباك المسلح الذي أعقب ذلك إلى إصابة أربعة رونديين من حفظة السلام، توفي أحدهم في وقت لاحق متأثرا بجراحه. ومنذ ذلك الحين تعتبر محاولات البعثة الرامية إلى نزع فتيل التوترات السائدة بمثابة عوامل رئيسية في السيطرة على الوضع في نهاية المطاف ومنع حدوث مزيد من التصعيد.

كلمة، في جنوب دارفور

٢٢ - في آب/أغسطس ٢٠١٤، وبعد العلم باعتزام الحكومة إجراء عمليات تطويق وتفتيش داخل مخيم كلمة الذي يؤوي حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ فرد من المشردين داخليا، تعاونت العملية المختلطة بصورة استباقية مع السلطات الوطنية والمحلية سعياً منها لتفادي اندلاع العنف، وحثتها على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني أثناء تنفيذ أي تدابير أمنية. ومع أن السلطات المحلية ظلت تؤكد حقها السيادي في دخول المخيم، فإنها وافقت على تنسيق كل عملياتها الحكومية مع العملية المختلطة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، اجتمع الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك بأعضاء قيادة المخيم لطمأنتهم بشأن حماية البعثة لهم وحثهم على التعاون مع الحكومة. ووضعت أيضاً العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري خطط تأهب للاستجابة في حالة تصعيد التوتر في المخيم. ومن أجل تعزيز قدرة البعثة على توفير الحماية، أنشأت البعثة قاعدة مؤقتة للعمليات بالقرب من المخيم، وزادت من الدوريات اليومية وعززت وجود وحدات الشرطة المشكلة وفرادى ضباط الشرطة. واستفاد عنصر الشرطة أيضا من العلاقات الجيدة القائمة مع مجتمع المشردين داخليا والشرطة المحلية في نيالا لتنسيق تدابير التخفيف وتقليل حدة التوتر. وساعدت المشاركة المستمرة من جانب قيادة العملية المختلطة على الصعيد الوطني في زيادة تحسين الحالة الأمنية. ولم تنفذ أي عملية حكومية في المخيم منذ اتخاذ هذه الإجراءات الوقائية من جانب البعثة.

لابادو، في شرق دارفور

٢٣ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قصد ممثلو ما يقدر بحوالي ٢٠٠ ١٣ من المشردين داخلياً المقيمين في مخيم لابادو موقع فريق العملية المختلطة في لابادو لطلب الحماية خوفا من هجمات انتقامية يشنها نحو ٤٠٠ فرد من أفراد الميليشيات العربية المسلحة

المتمركزة في ضواحي المخيم إثر اشتباكات اندلعت مع قبيلة الرزيقات الشمالية. وتعاونت العملية المختلطة بصورة استباقية مع قادة المجتمعات المحلية وقيادة المشردين داخليا والحكومة لحل هذه المسألة، مما أدى في نهاية المطاف إلى التوصل إلى اتفاق وانسحاب الميليشيات. وفي الوقت نفسه، تعاونت العملية المختلطة عن كثب مع الوكالات الإنسانية من أجل الوصول إلى المناطق النائية وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية من خلال توفير عمليات الحراسة وتقديم الدعم اللوجستي، وإيفاد بعثات مشتركة متكاملة، والمساهمة في أمن المنطقة.

أُم بارو، في شمال دارفور

٢٤ - على إثر تقارير أفادت بحدوث قصف جوي وقتال بري بين الحكومة وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي في الفترة الممتدة من ٧ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حلت بمنطقة الحماية التي أنشأتها العملية المختلطة بالقرب من موقع فريقها في أم بارو، في شمال دارفور، تدفقات مستمرة من المشردين داخليا طلبا للمأوى. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، سجلت الوكالات الإنسانية قرابة ٥٠٠ ٧ من المشردين داخليا في موقع الفريق، بينما قدر الأفراد العاملون في الموقع أن ٠٠٠ ٢٣ شخص من المدنيين القادمين من القرى المتضررة والمجاورة كانوا يلتمسون الحماية بالقرب من الموقع.

٢٥ - ووفرت القوات التابعة للعملية المختلطة في أم بارو الحماية داخل موقع الفريق وبالقرب منه منعاً لوقوع المزيد من حالات التشرد، وأجرت دوريات لبناء الثقة في القرى القريبة التي يمكن الوصول إليها والتي لم تتأثر مباشرة بالأعمال القتالية. ودعمت العملية المختلطة الجهود الإنسانية بتوفير الخيام وخزانات المياه والحاويات، فضلا عن تقديم المساعدة الطبية للحوامل والمسنين والمرضى، لتكمِّل بذلك أعمال المنظمات غير الحكومية الدولية الموجودة على أرض الواقع. وقدم ضباط شرطة العملية المختلطة المساعدة للنساء والأطفال بسبل منها إنشاء مرافق للولادة. ونُشرت فصيلة تابعة لوحدة الشرطة المشكلة للمساعدة في التعامل مع الحشود أثناء توزيع مواد الإغاثة. وبحلول أوائل شباط/فبراير ٢٠١٥، نظم الشركاء في المساعدة الإنسانية والعملية المختلطة رحلات جوية تحمل الغذاء والمياه ولوازم الصرف الصحي والأصناف المنزلية الأساسية، وذلك على إثر رفض السلطات السودانية إتاحة استخدام الطرق من الفاشر. وفي غضون ذلك، أُرسل الطعام وأصناف إضافية من المغذيات والمياه ولوازم الصرف الصحي عن طريق البر من الجنينة، بمرافقة حراسة من البعثة.

جيم – النزاعات بين القبائل

٢٦ – اندلعت أربعة نزاعات قبلية كبرى في عام ٢٠١٤، وجرى إلى حد ما احتواؤها كلها بإبرام اتفاقات للسلام أو وقف أعمال القتال.

المعاليا والرزيقات الجنوبية في شرق دارفور

٢٧ – اشتبكت قبيلتا المعاليا والرزيقات الجنوبية ثلاث مرات في أيار/مايو ٢٠١٤ في محلتي عديلة وأبو جابرة، بشرق دارفور، بسبب سرقة الماشية، فأسفر ذلك عن مقتل ستة أفراد من الرزيقات الجنوبية وسبعة من المعاليا. وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، تجددت الاشتباكات في قرية الفضول بالقرب من الضعين مما أدى إلى مقتل ١٨ فرداً من الرزيقات وعدد غير مؤكد من أبناء المعاليا. وتفاعلت العملية المختلطة مع زعماء القبيلتين على مستويي الولاية والدولة، بما في ذلك مجلس الشورى لكل منهما. وبدأ مؤتمر مصالحة بين القبيلتين في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بمدينة الفولة الواقعة في ولاية غرب كردفان، وذلك بدعم من العملية المختلطة، وركز على ضرورة أن تعزز قوات الأمن الحكومية رصد اتفاق وقف أعمال القتال وتكفل فتح الطريق البري الذي يربط بين الضعين والخرطوم بصورة دائمة.

٢٨ – وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، استؤنفت أعمال القتال إثر سرقة للماشية قامت بها الرزيقات الجنوبية في قرية المعاليا. وأدت الاشتباكات التي شملت قوات الدعم السريع وحرس الحدود إلى مقتل ٣٢٠ شخصا. وتعاونت العملية المختلطة بنشاط مع السلطات الحكومية وزعماء القبائل وأعضاء المجتمع المدني، ودعتهم إلى اتخاذ تدابير فورية لوقف القتال. وشُكلت فرقة عمل مؤلفة من ثمانية ممثلين من القبيلتين من أجل تنشيط عملية المصالحة. وقد عُين أربعة محققين وخمسة قضاة للتحقيق مع المشتبه في ضلوعهم في الاشتباكات ومقاضاتهم. ورغم هذه الجهود، ظلت التوترات شديدة لأن الخلافات حول ملكية الأراضي والموارد والسيطرة عليها واستغلالها لم تحل بشكل مستدام.

المعاليا والحَمَر، في شرق دارفور

٢٩ – اندلع القتال بين قبيلتي المعاليا والحَمر في أواخر أيار/مايو، ومرة أخرى في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٤ في المنطقة الحدودية الواقعة بين شرق دارفور وغرب كردفان، ويعود ذلك حسبما قيل إلى قيام المعاليا بسرقة ماشية تعود ملكيتها للحَمر. وأدى تدخل سلطات الدولة، من خلال نشر القوات الحكومية، إلى استقرار الوضع. وتعاونت العملية المختلطة مع القادة الشباب في تهدئة الوضع، ودعمت المحادثات بين القبيلتين في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤. وعلى إثر مؤتمر للمصالحة عقد بوساطة لجنة تألفت من زعماء

القبائل وشهده النائب الثاني للرئيس، وُقع اتفاق بين القبيلتين في مدينة الفولة، بولاية غرب كردفان، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويهدف هذا الاتفاق إلى معالجة مسألة تقاسم الموارد، ومبلغ الدية، وعودة أبناء قبيلة الحمر الذين يعيشون في أراضي المعاليا، والعكس بالعكس. وبحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، عاد أفراد القبيلتين الحمر والمعاليا إلى مناطق قبليتيهما.

بني حسين – الرزيقات الشمالية، في شمال دارفور

٣٠ - تجدد القتال واستؤنفت الهجمات الانتقامية بين الرزيقات الشمالية وبني حسين بسبب سرقة الماشية التي حدثت في السريف، في شمال دارفور. وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، أغلقت الرزيقات الشمالية طريق السريف – كبكابية – سرف عمرة لمنع حركة بني حسين. ولتوجيه انتباه الحكومة إلى القتال وإلى تفاقم عمليات القتل والهجمات في السريف، تظاهر أفراد من قبيلة بني حسين أمام المجلس الوطني في الخرطوم في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وقدموا مذكرة تفيد بأن ١ ٠١٣ شخصا قد قتلوا وجرح ٧٠٠ شخص منذ تصاعد أعمال العنف في عام ٢٠١٣.

٣١ - ومن أجل احتواء النزاع، تعاونت العملية المختلطة مع زعماء القبائل والسلطات المحلية والولائية وأجهزة الأمن السودانية، وقدمت الدعم التقني واللوجستي إلى مؤتمر للمصالحة عُقد في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهو مؤتمر توسط في الإفراج عن سبعة أفراد من قبيلة بني حسين اختطفتهم قبيلة الرزيقات الشمالية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤، وأنشأ لجانا لتعزيز آليات المصالحة القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، صدر أمر قيادي، في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم كمقاتلين.

٣٢ - وبعد ذلك اندلع القتال في بلديتي السريف وسرف عمرة حيث وقعت خمس مصادمات بين قبيلتي بني حسين والرزيقات الشمالية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آب/أغسطس مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٦ فردا من الرزيقات الشمالية، و ٢٥ فردا من بني حسين. وتعاونت العملية المختلطة بصورة مكثفة مع الإدارة الأهلية وزعماء القبائل من شمال دارفور وغرب دارفور، وسلطات الولايات والقوات المسلحة السودانية في محاولة لاحتواء المزيد من المصادمات، والسعي إلى تحقيق مصالحة حقيقية. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أنشأ قادة الرزيقات الشمالية وبني حسين من وسط دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور لجنةً للسلام وقاموا بحملات في منطقة تعدين الذهب بجبل عامر. وأدت هذه الجهود إلى إنهاء النزاع واستعادة هدوء نسبي في السريف. وشجعت العملية المختلطة الزعماء على مواصلة المشاورات مع الرزيقات الشمالية من أجل رفع

الحصار المفروض على طريق السريف – كبكابية – سرف عمرة، الذي يعوق حركة المدنيين ويحد من الأنشطة التجارية في المنطقة. وقد فُتح هذا الطريق من جديد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. غير أن التوترات ما زالت قائمة، لأنه لم يُتوصل بعد إلى حل للمسائل المتصلة بإدارة منجم الذهب.

السلامات – المسيرية، في وسط دارفور

٣٣ - في شباط/فبراير ٢٠١٤، وقعت اشتباكات بين قبيلتي السلامات والمسيرية في قرية صالح قرب أم دخن، في وسط دارفور، بعد مقتل فرد من قبيلة المسيرية. وأسفرت أعمال العنف عن مقتل ٢٨ شخصا، معظمهم من قبيلة السلامات. وأدى تدهور الأمن في أم دخن عقب وقوع هذا الحادث إلى تشريد ما يقرب من ٥ ٠٠٠ من المدنيين الذين فروا إلى تشاد، و ١٠ ٠٠٠ آخرين لاذوا بمخيمات المشردين داخليا في جنوب دارفور. وقدمت العملية المختلطة الدعم لجهود الوساطة التي اضطلع بها الزعماء التقليديون مما ساعد على تهدئة التوترات ومنع المزيد من التصعيد، ووفرت الدعم التقني واللوجستي للسلطة الإقليمية لدارفور من أجل إنشاء آلية لمتابعة المصالحة في وسط دارفور.

٣٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، اندلع العنف مرة أخرى بالقرب من أم دخن ومكجر بسبب تنازع على الأراضي والموارد، مما أسفر عن وقوع خسائر بشرية كبيرة في كلا الجانبين. ونتيجة للتراع، فر حوالي ٣ ٧٠٠ مدني نحو تشاد؛ ومنذ ذلك الوقت، عاد معظمهم إلى أم دخن. وأُبلغ عن اعتقال أكثر من ١٠٠ شخص من القبيلتين بتهمة إثارة الصدامات. وتعاونت العملية المختلطة مع السلطات الحكومية والمحلية لكلتا القبيلتين في ما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من أجل التشجيع على تنفيذ اتفاق وقف أعمال القتال المبرم في تموز/يوليه ٢٠١٣.

ثالثا – التحديات الثلاثة

ألف – التعاون والشراكة مع حكومة السودان في تنفيذ الولاية

٣٥ - على مدى عام ٢٠١٤، تم تسجيل تحسن إلى حد ما في الوقت الذي يستغرقه تخليص المعدات المملوكة للوحدات وإصدار التأشيرات وتم اتخاذ تدابير لمعالجة حالات رفض الدخول. ومع ذلك ظلت الصورة العامة مدعاة للقلق.

٣٦ - وفيما يتعلق بإصدار التأشيرات، جرت الموافقة على ٦١٦ ٢ طلبا من أصل ما مجموعه ٦٩٩ ٢ طلبا، ورُفض ٤٦ طلبا، ولم يُبت بعد في ٣٧ طلبا بعد مرور فترة التجهيز المتفق عليها، وهي شهران.

٣٧ - وجرى خلال هذ السنة حلّ العديد من المسائل العالقة في ما يتصل بالمعدات المملوكة للوحدات. ولكن، بعد مضي أكثر من سنتين على تعطيل نشر وحدة لمروحيات الخدمات، قررت إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، بالتنسيق مع البلدان المساهمة بقوات، نشر الوحدة في مسرح عمليات آخر. وتعهد حاليا بلد آخر من البلدان المساهمة بقوات باستبدال هذه الوحدة، وتعمل الإدارة على نشرها بحلول منتصف عام ٢٠١٥، وذلك بافتراض الحصول على جميع التصاريح من حكومة السودان. وكذلك، في أواخر عام ٢٠١٤ وأوائل عام ٢٠١٥، شهدت القوات الباكستانية والبنغلاديشية القادمة حالات تأخير في إصدار التأشيرات والتصاريح الخاصة بالمعدات المملوكة للوحدات، مما تسبب في عدم كفاية التغطية العسكرية الموجودة على أرض الواقع.

٣٨ - ووضعت العملية المختلطة إجراءات تشغيل موحدة أصدرت بناء عليها تعليمات لأفرقة الدوريات بأن تتفاوض حول إمكانية الوصول إلى وجهاتها وألا تعود حتى تتلقّى أوامر بذلك من القيادة العليا. وأنشأ العنصر العسكري أيضا فريقا معنيا بتقييم التأهب التشغيلي ودعمه يقوم بزيارات لمواقع الأفرقة لكفالة تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة وتوجيهاتها وتعليماتها على نحو سليم. وعلاوة على ذلك، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام عملية تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن عن حالات رفض الدخول. وتتيح هذه الممارسات للبعثة، بمساعدة المجلس، تحديد مصادر حالات رفض الدخول على نحو أكثر دقة، والتحادث بشأنها مع الحكومة والحركات المسلحة.

٣٩ - ومع ذلك، ظلت القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق، لا سيما في المراحل المبكرة من النزاع، تعوق اضطلاع البعثة بولايتها على صعيد حماية المدنيين. ومع بداية الموسم الجاف واندلاع أعمال القتال بين الحكومة والحركات المسلحة غير الموقعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، زادت زيادة كبيرة القيود المفروضة على وصول الدوريات الروتينية ودوريات التحقق والحراسة المرافقة للعمليات الإنسانية إلى وجهاتها.

٤٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقب ادعاءات تفيد بوقوع اغتصاب جماعي في قرية ثابت بشمال دارفور، زادت القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة زيادة كبيرة. وفي بيان صحفي صادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ذكرت وزارة الخارجية السودانية أن العملية المختلطة لن يُسمح لها بزيارة ثابت بسبب الحالة الأمنية.

٤١ - ومع بدء عمليات هجومية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، منعت الحكومة العملية المختلطة من الوصول إلى منطقة جبل مرة الشرقية، بما في ذلك محليات روكرو وقولو في وسط دارفور، وطويلة وكبكابية في شمال دارفور، ودريبات في جنوب دارفور. ومُنعت العملية المختلطة من الوصول في ٢٠ مناسبة إلى كل من المناطق المتضررة من النزاع ومخيمات المشردين داخليا في الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٤٢ - وفي الفترة من ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، مُنحت تصاريح أمنية عددها ٥٠٢ (٨٩ في المائة) من أصل ما مجموعه ٥٦٤ طلبا من الطلبات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة. ومع ذلك، كثيرا ما رُفض الوصول، على غرار ما حدث مع العملية المختلطة، خلال المرحلة التي أعقبت مباشرة النزاعات التي شردت عددا كبيرا من السكان في عام ٢٠١٤. ورُفضت ستة طلبات لإرسال بعثات تقييم إلى المناطق المتضررة من النزاعات في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٤، مما قوض الجهود الأولية المبذولة لإجراء عمليات التقييم. وبالنسبة لمحليتي الطويشة واللعيت في شمال دارفور، حيث أدى النزاع المسلح إلى تشريد ما يزيد على ٠٠٠ ٦١ شخص في آذار/مارس ٢٠١٤، لم يُسمح للجهات الفاعلة الإنسانية بإجراء تقييم إلا في منتصف نيسان/أبريل مما أدى إلى تأخير كبير لأكثر من شهر في تقديم المساعدات الإنسانية. وشهدت محليتا عديلة وأبو كارنكا في شرق دارفور، اللتان تستضيفان ما يقدر بنحو ٠٠٠ ١٢٣ شخص شردوا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، حالات تأخير كبيرة في تلقي المساعدات بسبب استمرار السلطات المحلية في منع وصول تلك المساعدات في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعض المناطق محرومة من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك شمال جبل مرة في وسط دارفور وشرق جبل مرة في جنوب دارفور. وعلى الرغم من تحقيق تقدم في الوصول إلى جزء من جبل مرة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ عندما تمكنت بعثة مشتركة بين الوكالات إلى جلدو في غرب جبل مرة من تقديم بعض المساعدة للمحتاجين، لم تُمنح فرص أخرى للوصول إلى المنطقة منذ ذلك الحين. وعلاوة على ذلك، أتاحت السلطات المحلية سبل الوصول إلى المناطق وطلبت إلى الوكالات تقديم المساعدة في بعضها، بينما منعت الوصول إلى مناطق أخرى. وتأثرت نوعية الوصول إلى المناطق أيضا من جرّاء الشروط التعسفية التي تفرضها الحكومة، والتي شملت الاستخدام الجبري للحراسة التي توفرها الحكومة، وتقييد مشاركة الموظفين الدوليين، وطلب المشاركة الإلزامية لموظفي مفوضية العون الإنساني في التقييمات.

باء – قدرات الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة

العنصر العسكري

٤٣ – على مدى عام ٢٠١٤، ساعدت التدابير التي اتخذتها العملية المختلطة وتعاون إدارة عمليات حفظ السلام مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، في تحسين فعالية العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للعملية المختلطة. وأجرى العنصر العسكري تغييرات هيكلية وتركيبية، بما في ذلك إنشاء قطاعين إضافيين لتحسين القيادة والسيطرة، والحد من فائض ضباط الأركان والمراقبين العسكريين وعناصر التمكين والوحدات القتالية. ومع إنشاء القطاعين الإضافيين، تتناسب القطاعات العسكرية الآن مع قطاع الشرطة وقطاع الأفراد المدنيين. وقد حسّن هذا تنسيق البعثة وتكاملها. وخفّض العنصر العسكري قوامه بما يعادل ٢٠٠ من المراقبين العسكريين وضباط الأركان وضباط الاتصال بعد استعراض نشرهم ومهامهم. وأُعيدت أيضا سرية للنقل الثقيل إلى موطنها.

٤٤ – وقد عولجت إلى حد كبير أوجه العجز الخطير في المعدات المملوكة للوحدات، إذ يبلغ الآن معدل صلاحية تشغيلها ما يقرب من ٩٠ في المائة. وفي هذا الصدد، تعاونت العملية المختلطة وإدارة عمليات حفظ السلام عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات لضمان الاستعاضة عن ناقلات الجنود المدرعة البالية وتوافر قطع الغيار اللازمة لتظل ناقلات الجنود المدرعة صالحة للاستخدام. ويبلغ الآن معدل صلاحية تشغيل ناقلات الجنود المدرعة ١٠٠ في المائة في ثماني وحدات، ويتراوح ذلك المعدل بين ٧٥ و ٩٩ في المائة في ست وحدات، ويقل عن ٧٥ في المائة في ثلاث وحدات فقط. ويبلغ المتوسط الحالي لمعدل الصلاحية الإجمالي ٩٢,٦٢ في المائة مقابل ٩١,٩٨ في المائة في الربع السابق.

٤٥ – وزادت القيادة العسكرية للعملية المختلطة مستوى رقابتها على القوات في الميدان وما تقدم لها من توجيه على الصعيد الميداني من خلال إجراء المزيد من الزيارات التشغيلية المنتظمة إلى مواقع الأفرقة ومواقع الأزمات، وإصدار أحدث الأوامر والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الدائمة من أجل تعزيز التأهب التشغيلي، بما في ذلك في ما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية التنقل، والعمليات العسكرية وعمليات الشرطة المشتركة، وإنشاء وتشغيل قواعد العمليات المؤقتة، وأعمال مركز العمليات المشتركة على مستوى مواقع الأفرقة، والتعامل مع المقاتلين المسلحين الذين يلتمسون المأوى في مخيمات العملية المختلطة، وعمليات القوافل. وأصدر العنصر العسكري أيضا المبادئ التوجيهية لحماية المدنيين ويقوم بتدريب الوحدات العسكرية عليها، مما أسفر عن تعزيز توحيد الإجراءات.

٤٦ - وكثفت إدارة عمليات حفظ السلام المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات بشأن الاحتياجات اللازمة لتعزيز الكفاءة التشغيلية والتدريب السابق للنشر في ما يتصل بحماية المدنيين. وبالإضافة إلى تدابير أخرى، أنشئ حقل للرماية خاص بالأسلحة الصغيرة في القطاع الجنوبي، وتستخدم قطاعات إضافية حقول رماية تابعة للقوات المسلحة السودانية من أجل ضمان التحقق بصورة دورية من صلاحية الأسلحة للاستخدام.

٤٧ - وفي ضوء العديد من الحوادث التي لم تتمكن فيها الوحدات العسكرية من التصدي بفعالية للهجمات المسلحة، اتخذت العملية المختلطة تدابير لمعاقبة أفراد الوحدات ذات الصلة وإعادتهم إلى أوطانهم. وزادت البعثة أيضا من تركيزها على إصدار التقارير اللاحقة للتنفيذ من أجل تطبيق الدروس المستفادة، وبالتالي تحسين القدرة التشغيلية للقوات العسكرية.

٤٨ - وأخيرا، زاد العنصر العسكري جهوده المبذولة للتعاون مع هيئات الحكم المحلية، وتنفيذ المشاريع الهندسية لإصلاح الطرق والمطارات وصيانتها، وكذلك المشاركة في ترميم مدرسة في نيالا ومستشفى في الجنينة. وأيضا قدم العنصر العسكري المساعدة الطبية للجرحى المدنيين في المستشفيات العسكرية الحكومية، وأجرى ١٩ عملية إجلاء طبي لنقل ٧٧ سودانيا، منهم ٣٠ جنديا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الشرطة

٤٩ - بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أنهى عنصر شرطة العملية المختلطة عملية ترشيد قوامه وهيكليه المتعلقين بالقيادة والتحكم. وكان في الوقت نفسه قد زاد من مرونته التشغيلية، فنشر على نحو استباقي وحدات الشرطة المشكلة وفرادى أفراد الشرطة استجابة للتهديدات الأمنية الملحة ووفر الحماية الفورية للمشردين داخليا.

٥٠ - وعلاوة على ذلك، أنشأ هذا العنصر لجنة اختيار وأداة تقييم جديدة لاستعراض مجموعات المهارات لدى فرادى ضباط الشرطة. ونقح وحدات التدريب التوجيهي استنادا إلى السيناريوهات الفعلية في الميدان. وقام العديد من البلدان المساهمة بأفراد شرطة أيضا باستعراض السياسات في مجالي التدريب السابق للنشر والتعيين بغية تلبية احتياجات البعثة.

٥١ - وخفض عنصر الشرطة قوامه بما مجموعه ٧٢٣ فردا من أفراد الشرطة، وأربع وحدات من الشرطة المشكلة، وأربع وظائف من الفئة الفنية. واكتملت عملية إعادة وحدات الشرطة المشكلة الأربع إلى بلدانها في تموز/يوليه ٢٠١٤. أما الوحدات المتبقية، البالغ عددها ١٣ وحدة، فتتمركز في عشرة مواقع للأفرقة تشمل ٤٩ مخيما للمشردين داخليا. وكان معدل الصلاحية التشغيلية الإجمالية للمعدات المملوكة لوحدات الشرطة المشكلة هو

٩١,٨ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أي بزيادة قدرها ٩,١ في المائة عن المعدل المسجل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (٨٢,٧ في المائة). وعلاوة على ذلك، تحسنت الحالة فيما يتعلق بناقلات الجنود المدرعة المعطلة خلال الفترة نفسها حيث ارتفع معدل صلاحيتها التشغيلية بنسبة ١٣,٣ في المائة، من ٧٢,٤ في المائة (٧٦ ناقلة جنود مدرعة صالحة للخدمة من أصل ١٠٥ ناقلات مطلوبة في مذكرة التفاهم) إلى ٨٥,٧ في المائة (٧٢ ناقلة صالحة للخدمة من أصل ٨٤ ناقلة مطلوبة في مذكرة التفاهم). ويعزى هذا التحسن إلى إعادة وحدات لديها مشاكل طويلة الأمد من حيث الامتثال إلى بلدانها، وإلى التعاون المستمر مع البلدان المساهمة بوحدات الشرطة المشكلة.

جيم - الحاجة إلى تحسين هياكل التنسيق والتكامل في البعثة وبين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

إعادة الهيكلة الداخلية

٥٢ - عدلت العملية المختلطة على مدار السنة أنشطتها للتركيز على الأولويات الاستراتيجية الثلاث، وأوقفت مهاما أخرى، وأجرت تقييما شاملا لقدراتها من حيث الهياكل والأفراد والعتاد وكيَّفتها. وفي ذلك السياق، حُددت ١ ٢٦٠ وظيفة من أجل إلغائها، بحيث تُلغى ٧٧٠ وظيفة بحلول ٣١ آذار/مارس، ثم يتبع ذلك إلغاء الوظائف الـ ٤٩٠ المتبقية خلال السنة المالية التالية.

٥٣ - وأجرت البعثة تنقيحا كبيرا لهياكلها الإدارية، بما في ذلك بدء العمل بدعامتين لنائب الممثل الخاص المشترك لأغراض توفير القيادة والإرشاد والرقابة لعشرة أقسام فنية ولمكتب الشؤون القانونية. وتتيح هذه التشكيلة الجديدة للممثل الخاص المشترك أن يركز على إدارة البعثة بطريقة أشمل، وتكفل في الوقت نفسه أن يتلقى رؤساء الأقسام الفنية الإرشاد والدعم في مجال القيادة من نائب الممثل الخاص المشترك من أجل تنفيذ الأولويات الاستراتيجية الثلاث للبعثة. وقد وضعت العملية المختلطة أيضا العديد من الهياكل الإدارية والتنسيقية الجديدة التي تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتنفيذية المتعلقة بتنفيذ الولاية.

٥٤ - وفي معظم مواقع الأفرقة، يشغل الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة الموقع ذاته وينفذون عمليات منها عمليات مشتركة إلى حد ما (مثلا، الدوريات الشهرية والدوريات البعيدة المدى). وبالإضافة إلى ذلك، أعاد العنصر العسكري تشكيل عملياته بحيث لم تعد تشمل ثلاثة قطاعات كما في السابق بل خمسة قطاعات، وهذا يعني أنه يتسق الآن مع تشكيلتي الموظفين الفنيين المدنيين وموظفي الدعم المدنيين. وبدأت أيضا شعبة دعم البعثة

والأقسام الفنية على حد سواء إيفاد الموظفين إلى مكاتب القطاعات ومواقع الأفرقة بطريقة أكثر تنسيقا، وذلك من أجل زيادة تعزيز ودعم تنفيذ الولاية على تلك المستويات.

٥٥ - وشمل تنفيذُ توصيات الاستعراض الاستراتيجي فيما يتعلق بالتكامل والتنسيق فيما بين عناصر العملية المختلطة وأقسامها مواصلةَ تحسين مركز للعمليات المشتركة المتكاملة، بما في ذلك في مقار القطاعات ومواقع الأفرقة. ويجري إدخال مركز وظيفي للعمليات المشتركة ذي مستويات ثلاثة حيز التشغيل، حيث يجري حاليا تعيين رئيسه وموظفيه في مقار القطاعات من أجل كفالة سير الاتصالات بصورة أكثر سلاسة بين مواقع الأفرقة ومقار القطاعات في الميدان، ومقر البعثة ومقر الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالاتصال الخارجي، عُيِّن رئيس موظفي شؤون الإعلام، ويجري حاليا وضع استراتيجية منقحة في مجال الاتصالات. ومع ذلك، فعلى الرغم من المكاسب التي تحققت حتى الآن من حيث كفالة الإبلاغ عن الحوادث والمشاكل في دارفور بدقة وفي الوقت المناسب وبشفافية، ما زال هناك مجال كبير لإدخال تحسينات على البعثة في هذا الصدد.

٥٦ - وأعيدت هيكلة شعبة دعم البعثة من أجل زيادة تبسيط أنشطتها التنفيذية ومواءمتها مع استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. فقد أعادت تصميم قسم إدارة الممتلكات حتى تتسنى زيادة الرقابة على إدارة أصول الأمم المتحدة وحفظها. وبدأت البعثة العمل أيضا بنظام مركزي للتخزين وأعادت تنظيم مركز دعم البعثة تعزيزاً للدور الذي تضطلع به الشعبة في مجالي التنسيق والدعم، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد احتياجات جميع عناصر البعثة وتنسيق الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بدعم التنفيذ بشكل يتسم بالاتساق والفعالية والكفاءة. وتجري أيضا إعادة تنظيم المركز لكي يتفاعل بطريقة أفضل مع فريق الأمم المتحدة القطري ويعزز العلاقات مع الحكومة المضيفة والأطراف الخارجية الأخرى.

٥٧ - وفيما يتعلق بالتعاون داخل الأقسام الفنية المدنية التابعة للبعثة وفيما بينها، نجح قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون والقسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون في تعزيز علاقاتهما ابتغاء تنفيذ العمليات بطريقة متكاملة. وشمل التعاون استحداث مبادرة الرصد المشترك للمحاكمات - وهي مبادرة تمثل طريقة جديدة للنظر إلى الحقوق في قطاع العدالة في دارفور. ويشارك القسمان أيضا في بناء قدرة نظام السجون في دارفور على إدارة مؤسساته وفقا لمعايير حقوق الإنسان. ويركز قسم حقوق الإنسان على الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، ويعنى كلا القسمين بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبالتالي، فوفقا للأولويات الاستراتيجية المنقحة للبعثة، أعاد القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون تركيز جهوده على تعزيز قدرات

الجهات الفاعلة الوطنية، ويتوقع أن تُسلَّم هذه الأنشطة تدريجياً إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

التعاون بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

٥٨ - شهد التعاون بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري تحسناً ملموساً في عام ٢٠١٤، على الصعيد الاستراتيجي والتشغيلي على حد سواء. فعلى الصعيد الاستراتيجي، نجحت فرقة عمل مشتركة تتألف من موظفين تابعين للعملية المختلطة وللفريق القطري في تنقيح الإطار الاستراتيجي المتكامل، وأُنشئت أيضا فرقة عمل مشتركة ثانية لتنقيح استراتيجية البعثة لحماية المدنيين. وتوجد الآن أيضا آلية للتنسيق بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري تجتمع بصورة دورية في الخرطوم والفاشر. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك بالنيابة والمنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية للسودان بزيارة مشتركة إلى الدوحة لإجراء مشاورات مع المسؤولين القطريين، جرت الموافقة خلالها على تخصيص أموال لعملية دارفور للحوار والتشاور الداخلي. وخلال الفترة قيد الاستعراض أيضا، وُضعت الصيغة النهائية لخطة دعم في إطار المركز العالمي المشترك لتنسيق جوانب سيادة القانون المتصلة بالشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد التراع وغيرها من حالات الأزمات. وتتوخى تلك الخطة وضع برنامج مشترك للأمم المتحدة في مجال سيادة القانون يرمي إلى تعزيز دور الفريق القطري في الاضطلاع بأنشطة سيادة القانون تمشيا مع الأولويات المنقحة للبعثة. ويشمل هذا الأمر جعل مكان العمل الرئيسي لأحد كبار موظفي شؤون الإصلاحيات في موقع مقر المديرية العامة للسجون تسهيلاً لتنفيذ الخطة الخمسية الاستراتيجية لإصلاح السجون في دارفور للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

٥٩ - وفي ضوء ازدياد المخاوف المتعلقة بحماية المدنيين، ومن أجل التشجيع على استجابة منسقة بقدر أكبر للتحديات التي تواجه العملية المختلطة في تنفيذ ولايتها، جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري، أُنشئت أيضا فرقة عمل مشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري لتنقيح استراتيجية البعثة لحماية المدنيين، ولا يزال العمل جاريا على وضع الصيغة النهائية لهذه الاستراتيجية المنقحة. وتواصل العملية المختلطة استعراض السبل التي تعمل بها مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني في المسائل المتعلقة بحماية المدنيين. ويشمل هذا الأمر تبادل المعلومات والتحليلات، وكذلك المدى الذي يمكن فيه لآليات التنسيق القائمة من قبيل مجموعة الحماية المشتركة أن توفر منبرا لجميع الشركاء للمساهمة في تحديد الأولويات، ومن ثم توفير استجابة مدروسة في مجال الحماية.

وزاد في عام ٢٠١٤ تواتر الاجتماعات التي تعقدها المجموعة التي ترأسها العملية المختلطة، مما أتاح تعزيز التنسيق بين قطاع الحماية الإنسانية والبعثة. وبغية زيادة التنسيق على الصعيد التنفيذي، دعت العملية المختلطة شركاء الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني إلى المشاركة في الاجتماعات التنفيذية اليومية.

٦٠ - ويجري حاليا مزيد من التعاون بشأن إنشاء وتنفيذ نظام فعال للإنذار المبكر والاستجابة على نطاق دارفور، سيضم آلية للرصد والتقييم من أجل تقييم أثر أنشطة حماية المدنيين التي تضطلع بها البعثة. ونظام الرصد جهد مشترك بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني التابعين للعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني (ولا سيما الوكالات المنضوية تحت مجموعة الحماية). ويهدف هذا النظام إلى استعراض استجابة البعثة للحوادث المتعلقة بحماية المدنيين وفعاليتها في القيام بذلك بوجه عام، مع تقييم تلك الاستجابة والإبلاغ عنها. وفيما لا تزال الآلية قيد التنقيح على مستوى مقر البعثة، من المتوقع أن تكون جزءاً لا يتجزأ من نظام الإنذار المبكر والاستجابة، وسيجري أيضا الاستعانة بها على مستويي مواقع الأفرقة والقطاعات. ولا تزال هناك حاجة إلى استجابة منسقة على نحو أكمل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري/الفريق القطري للعمل الإنساني من أجل تحسين القدرات المتصلة بالإنذار المبكر. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ما يتعلق بإيجاد حلول دائمة لمسائل التشرد والهجرة لأن الكثير من الأنشطة ذات الصلة تقوم بها منظمات غير حكومية وطنية ودولية. وبالتالي فتعزيز معلومات الإنذار المبكر، ولا سيما المعلومات ذات الطابع الأمني، يكتسي أهمية بالغة لتحسين تبادل المعلومات في الوقت المناسب مع هؤلاء الشركاء.

رابعا - التطورات الهامة في الحالة السياسية والأمنية

٦١ - منذ تشكيل الجبهة الثورية السودانية في عام ٢٠١١ كتحالف غير واضح المعالم بين حركات المعارضة المسلحة، اتسع نطاق "مجال نزاع" الحركات المسلحة في دارفور. وعلى وجه الخصوص، وزعت حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل جهودها بين دارفور والمنطقتين، وهذا ما يؤدي، بالإضافة إلى عدم وجود قيادة ميدانية لها، إلى إضعاف وجودها بشدة في دارفور. وفي عام ٢٠١٣، شنت الحكومة حملة عسكرية ضخمة في دارفور باستخدام قوات الدعم السريع، مما أدى إلى تشريد المدنيين على نطاق واسع في دارفور. وفي الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١٤، تمكنت قوات الدعم السريع، بدعم جوي وبري من القوات المسلحة السودانية، من طرد الحركات المسلحة من العديد من معاقلها

التقليدية في الممر الأوسط، ومن المناطق الواقعة جنوب نيالا. وتكبد جيش تحرير السودان – فصيل مني ميناوي، على وجه الخصوص، خسائر فادحة.

٦٢ – وانخفض عدد الاشتباكات في الفترة من حزيران/يونيه إلى أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بسبب موسم الأمطار وتوقع إجراء مفاوضات مباشرة مع جيش تحرير السودان – فصيل مني ميناوي وفصيل جبريل التابع لحركة العدل والمساواة. ولما لم يُحرَز أي تقدم في المحادثات التي عُقدت في أديس أبابا، استأنفت الحكومة العمليات الهجومية في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وفي حين أن المرحلة السابقة من العملية كانت قد استهدفت جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي، فإن المرحلة الثانية ركزت على طرد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من تلال جبل مرة.

٦٣ – وأدت مرحلتا ”عملية الصيف الحاسم“ إلى إرساء غلبة القوات الحكومية في النزاع الدائر في دارفور. فقد أُضعفت كثيرا الحركات المسلحة غير الموقعة، لا سيما جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي وفصيل جبريل التابع لحركة العدل والمساواة، في حين حُصر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة جغرافية صغيرة جدا.

٦٤ – وأدى الاقتتال القبلي أيضا إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح وتشريد بعض الأشخاص في عام ٢٠١٤. ونظرا إلى أن معظم الأسباب الجذرية لم تعالج، فإن جهود الوساطة التي تؤدي إلى اتفاقات السلام لا تسفر عن تخفيف حدة المشاكل الأساسية ومظالم المجتمعات المحلية إلا بشكل مؤقت. ومما يثير القلق بصفة خاصة إدارة مناجم الذهب التقليدية بمنطقة جبل عامر في شمال دارفور، التي كانت في صميم الاشتباكات المتكررة بين قبيلتي الرزيقات الشمالية وبني حسين، وكذلك السيطرة على المراعي ومناطق إنتاج النفط المحتملة في محليتي عديلة وأبو كارينكا في شرق دارفور، اللتين تشكلان ساحة القتال بين قبيلتي الرزيقات الجنوبية والمعاليا.

٦٥ – وأخيرا، لا تزال الجرائم التي تستهدف كلا من السكان المحليين وموظفي وأصول الأمم المتحدة والعملية المختلطة تشكل مصدرا كبيرا لانعدام الأمن. فقد ارتُكبت ٧٦٢ جريمة ضد المدنيين في الفترة من ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ مقابل ٦٨٤ جريمة في السنة السابقة (أي بزيادة بنسبة ١٢ في المائة). ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذه الحالة تداول الأسلحة على نطاق واسع، وضعف آليات سيادة القانون، والإفلات من العقاب. وتشير التقارير إلى أن معظم الجرائم ارتكبت على يد رجال قبائل العرب المسلحين وجماعات مسلحة مجهولة الهوية والشباب الساخطين العاطلين عن العمل والعصابات. وكثيرا ما يتهم العرب الرحل المسلّحون المشردين داخليا بشن هجمات عليهم،

ونتيجة لذلك يطالبون بتعويضات باهظة. وعادة ما يرضخ المشردون داخليا لهذه المطالب خوفا من الهجمات الانتقامية. وكثيرا ما تؤدي حالات سرقة الماشية والنهب إلى نشوب نزاعات بين القبائل إذا لم تُسو بسرعة.

٦٦ - وسُجل خلال الفترة المشمولة بالاستعراض ما مجموعه ٣٨٤ جريمة استهدفت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية مقابل ٣٧٣ جريمة في الفترة السابقة. وفي ١١ حادثة هجوم مسلح على أفراد العملية المختلطة، قتل خمسة أفراد من حفظة السلام وجرح ١٣ آخرون. وشملت حالات الاختطاف السبع المسجلة ١١ ضحية من موظفي الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية.

٦٧ - وبعد إعلان رئيس السودان عن إجراء حوار وطني في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اضطُلع بأعمال مهمة ترمي إلى تنفيذ عملية شاملة وجامعة يمكن في إطارها معالجة المظالم على الصعيد الوطني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ومع تعطل محادثات وقف أعمال القتال في دارفور والمنطقتين، التي كان من شأنها تمكين هذه الجماعات المسلحة من المشاركة في الحوار، وتنفيذ الحكومة تدابير تحد من الحرية السياسية، أصبح الشك يكتنف احتمال إجراء الحوار قبل الانتخابات الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٥. بيد أن الحكومة أشارت إلى أن المحادثات يمكن أن تستمر قبل الانتخابات وبعدها.

٦٨ - وبينما تركز الحكومة الآن على التحضير للانتخابات، قررت أحزاب المعارضة، ولا سيما الأحزاب الرئيسية، مقاطعة الانتخابات وتعليق مشاركتها في الحوار الوطني بحجة أن الانتخابات ينبغي أن تكون نتيجة لحوار وطني حقيقي.

٦٩ - وتدهورت الحالة الإنسانية تدهورا كبيرا في أجزاء كثيرة من دارفور في عام ٢٠١٤. وتفيد تقديرات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بأن أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ شخص فروا من ديارهم بسبب العنف، وهي أكبر زيادة في حجم التشرد في أي سنة واحدة منذ ذروة الأزمة في عام ٢٠٠٤. وتشير التقديرات إلى أن ٣٠٠ ٠٠٠ على الأقل من المشردين حديثا ظلوا مشردين، في معظم الأحيان في مخيمات قائمة. وبذلك يصل العدد الإجمالي للمشردين داخليا في دارفور إلى أكثر من ٢,٥ مليون مشرد، من بينهم ١,٤ مليون طفل، مما زاد الضغط على عملية الاستجابة الإنسانية التي تعاني من نقص الموارد بالفعل. وأدى إلى صعوبات إضافية تعليق عمليات الشركاء الأساسيين في مجال المساعدة الإنسانية أو مغادرتهم بصورة غير طوعية، لا سيما لجنة الصليب الأحمر الدولية (التي لم تستأنف عملياتها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤). وظل مسار المؤشرات الإنسانية الرئيسية سلبيا بصفة عامة في عام ٢٠١٥، حيث تأكد وقوع ما لا يقل عن ٤٠ ٠٠٠ حالة جديدة من حالات التشرد الداخلي منذ بداية

العام. وفي شمال دارفور، تبلغ معدلات سوء التغذية الحاد ٢٨,٣ في المائة، وبذلك فهي تتجاوز عتبة الطوارئ البالغة ١٥ في المائة.

٧٠ - ورغم أن البيئة التي تعمل فيها الجهات الفاعلة الإنسانية صعبة للغاية، فإن كميات كبيرة من المساعدة ما زالت تقدم. فقد تلقى نحو ٢,٢ مليون شخص، معظمهم من المشردين داخليا، مساعدة غذائية. وتلقى ٤٠٠ ٠٠٠ شخص آخرون قسائم تمكنهم من شراء الأغذية في الأسواق المحلية، وقد شكّل هذا النظام المتّبع مساهمة في الاقتصاد المحلي وكفل مستويات أساسية من الأمن الغذائي. وفي المناطق الريفية، تلقى حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ شخص مساعدة في إطار برنامج من برامج الغذاء مقابل عِوض، يشمل توفير الغذاء مقابل القيام بأنشطة تفيد المجتمعات المحلية. واستفاد نحو مليون شخص من خدمات بيطرية ومساهمات زراعية كالبذور والأدوات، بينما زُود ١,١ مليون شخص بسبل مستدامة للحصول على مياه الشرب المحسنة. وجرى إيصال الخدمات الصحية إلى نحو ٣,٤ مليون شخص وتلقى أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء تغذية حاد أو معتدل علاجا متخصصا. وهناك مجال لزيادة هذه المساعدة في جميع القطاعات إذا أتيحت موارد إضافية. غير أنه، بحلول نهاية عام ٢٠١٤، لم يُلب سوى ٥٤ في المائة من الاحتياجات المحددة في خطة الاستجابة الاستراتيجية التي تتَّبعها الجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية. وسيكون من الضروري زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة في عام ٢٠١٥.

خامسا - توصيات

ألف - الولاية والتشكيل والتكوين

٧١ - خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، استمر تطور الحالة الأمنية والسياسية دون إحراز تقدم ملموس نحو إيجاد حل شامل للنزاع في دارفور. وفي ضوء هذه الحالة، تظل الأولويات الاستراتيجية الثلاث للعملية المختلطة في مقدمة الأولويات.

٧٢ - ويتماشى انتشار القوة في الوقت الراهن مع ولاية البعثة وأولوياتها الاستراتيجية. غير أن تطور الحالة الأمنية في الميدان يوحي بإمكانية إغلاق بعض مواقع الأفرقة أو نقلها إلى أماكن أقرب من السكان المدنيين المعرضين لخطر العنف المادي. وقد أثر أيضا ارتفاع مستوى الجريمة في دارفور بشكل مباشر على العنصر العسكري، إذ أجبره على تخصيص قدر كبير من الموارد لحماية تحركات البعثة ومرافقها الإدارية، أحيانا على حساب قدرته على اتخاذ تدابير للحماية لدعم السكان المحليين وفقا لولايته الأساسية الخاصة بحماية المدنيين. وستُجرى دراسة عن القدرات العسكرية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ لتقييم القدرات

الحالية فيما يتعلق بهذه التحديات. وستقدم هذه الدراسة توصيات بشأن التعديلات التي يمكن إدخالها في ما يتعلق بانتشار القوة العسكرية وتحديد الحجم المناسب للقوام العسكري للبعثة.

٧٣ - ولا يزال من الضروري أن تقوم البعثة بتنقيح وتحسين عدد من الجوانب الهيكلية والإدارية. وتشمل هذه الجوانب الإبلاغ والتحليل والاتصالات (الداخلية والخارجية) لديها وتعيين من يشغل بعض الوظائف الرئيسية التي ما زالت شاغرة. وخلال الأشهر القادمة، ستركز العملية المختلطة على وضع الصيغة النهائية لعملية إعادة هيكلتها ومواصلة تحسين نواتجها وفقا لأولوياتها الاستراتيجية الثلاث.

باء - خريطة الطريق لتسليم المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري

٧٤ - عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤)، ما فتئت العملية المختلطة تعمل على تحديد المهام ذات الصلة التي يمكن نقلها إلى فريق الأمم المتحدة القطري بعد تنقيح الأولويات الاستراتيجية للبعثة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أجرت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري مناقشات بشأن نقل المهام، في أعقاب تلك المناقشات، أُعدت مصفوفة للأنشطة الاستراتيجية والتنفيذية. وسيستمر تنقيح هذه المصفوفة مع الفريق القطري خلال الأشهر القادمة وستقدَّم في تقريري في أيار/مايو.

٧٥ - ومن المتوخى أن يجري نقل المهام بطريقة استراتيجية وعملية في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وسيتوقف ذلك على الحالة الأمنية وتوافر الأموال والقدرات. وبمجرد التوصل إلى اتفاق بخصوص المصفوفة، سيجرى تقييم موضوعي لقدرة فريق الأمم المتحدة القطري على تولي المهام المحددة. وسيشكل ذلك أساسا لوضع خارطة طريق واقعية لنقل المهام تدريجيا. بيد أن الدلائل الأولية تشير إلى أن من المحتمل أن تنشأ مشاكل جوهرية متعلقة بالأمن والموارد المالية والبشرية، فضلا عن قيود واضحة تحد من القدرات، نظرا لنطاق ولاية وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على الصعيد الوطني في السودان. وسيتطلب ذلك تدخّلا ملائما من الحكومة والجهات المانحة والجهات الفاعلة الأخرى لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري من تولي تلك المهام بينما تواصل العملية المختلطة التركيز على أولوياتها الاستراتيجية المنقحة.

جيم – استراتيجية الخروج

٧٦ - بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤) واستجابة لطلبات حكومة السودان، اتفق فريق التقييم مع محاوريه السودانيين على إنشاء فريق عامل مشترك يضع خططا لاستراتيجية خروج العملية المختلطة. وخلال هذه الاجتماعات، ناقش الفريق والحكومة إمكانية تنفيذ الاستراتيجية بشكل متدرّج، بدءا بتخفيض فوري لحجم القدرات العسكرية والقدرات الأخرى في العملية المختلطة في الأجزاء المستقرة والآمنة نسبيا من دارفور حيث تشكل الجريمة العامل الرئيسي لانعدام الأمن. وسيجري تخفيض وجود البعثة في أنحاء أخرى من دارفور استنادا إلى معايير تتعلق بجملة أمور منها قدرة الحكومة على حماية المدنيين، وبدء إنعاش المجتمعات المحلية المتضررة من الحرب، وتيسير عودة المشردين داخليا. وسيكون أي تخفيض يتم إجراؤه مستندا أيضا إلى افتراض وجود سبل وصول كافية ودعم كاف من الجهات المانحة لسائر الجهات التابعة للأمم المتحدة.

٧٧ - وبعد مشاورات أخرى أجريت في الخرطوم في الفترة من ١٥ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، اتفقت الحكومة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على مشروع اختصاصات للفريق العامل. ووفقا لهذه الاختصاصات، يتمثل هدف الفريق العامل في وضع استراتيجية الخروج، التي ستمكن من تسليم المهام الموكلة من البعثة إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري بشكل تدريجي وعلى مراحل. وهذا سيشمل أيضا إجراء تحليل للأنشطة التي ستتوقف وما يترتب على ذلك من أثر على أنشطة حماية المدنيين. وسيبدأ الفريق العامل عمله باستعراض شامل للحالة في دارفور في آذار/مارس ٢٠١٥ يليه وضع خارطة طريق للاستراتيجية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥. وسيقدم الفريق العامل، بعد الانتهاء من عمله، التقرير المتعلق باستراتيجية الخروج إلى الحكومة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة. وسيقدّم التقرير من ثم إلى مجلس الأمن ومجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي للنظر فيه وإقراره.
